تحقيقُ السيرة بين القدماء والمحدَثين

مُغْلَطاي نموذجًا

د. عبد الرحمن راشد الحقان
الكويت

(1)

مقدمة

أحمده تعالى، وأصلّي على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه وأمته أجمعين، وبعد ...

فإن السيرة النبوية مندرجة في السنة بمعناها العام؛ إذ السُّنة ما روي عن النبي- صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، والسيرة لا تخرج عن هذا من حيث الإجمال[1]، ويعرفها البعض باعتبارها علمًا بأنها: علم يعرف به أحوال النبي - صلى الله عليه وسلم - منذ ولادته ونشأته، إلى وفاته، صلى الله عليه وسلم.

فإذا كانت كذلك، فهي مصدر من مصادر التشريع التي يأخذ منها المسلم أحكام الله التي تعبّده بها، ومن هنا يثور سؤال يمكن أن نعدَّه سؤال البحث، وهو ما أرجو أن أسير به معك أخي لنجيب عليه، وهذا السؤال هو: هل صحيح ما يوصم به هذا العلم بأنه لم يأخذ حظه من قواعد البحث العلمي حين كتب؟ بمعنى: هل هو يخالف علم الحديث في منهجية التدوين؟ فلم يحظ بما حظي به الأخير من تمحيص وتدقيق وغربلة وتزييف؟

وما صحة ما يقوله المستشرقون – ومن يقتفي منهجهم من بعض بني جلدتنا – بأن السيرة لا تختلف في أدوات كتابتها، وتسجيل أحداثها عن الأسلوب الذي كتبت به الأساطير والقصص الشعبية الموجودة في أدبيات شعوب الأرض المختلفة؟ كتغريبة بني هلال، وألف ليلة وليلة، فلذلك هي جديرة – على زعمهم – بأن يُتعامل معها بالمذهب الذاتي في كتابة التاريخ، ويكون لكاتبها الحق في أن يقحم نزعته الذاتية واتجاهه الفكري والديني والسياسي في تفسير أحداثها وتعليلها، كما دعا إلى ذلك المستشرقون، ومن فُتن بطرحهم.

وإن لم تكن كذلك، فهل نجد في كتب السيرة إشارات وملامح تدل على اتباع علماء السيرة في تدوينها منهجًا علميًّا رصينًا، حصّن أحداث السيرة وحقائق السنة النبوية المطهرة مما يصمها به المستشرقون؟ والمقصود بذلك المنهج العلمي: قواعد مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل.

---

(1) ذكر التعريفين د. علي جمعة في تقديمه لترجمة كتاب (دائرة معارف في سيرة النبي- صلى الله عليه وسلم- تأليف شبلي النعماني، وأكمله: سليمان الندوي. ترجمة د. يوسف عامر، وتقديم د. علي جمعة، بدون بيانات طبع، (1/ 1). بينما يرفض ذلك سليمان الندوي – في تعليقه بالهامش على مقدمة شيخه شبلي النعماني- ويطالب بالتفريق الكامل بينهما، بحجة أن شروط إثبات السنة أعلى وأدق وأصعب من شروط إثبات السيرة (1/ 38 – 39 هامش1).

وإذا كان الحال كذلك، فهل يحق لنا أن نقول: إنها كتبت وفق المذهب الموضوعي في كتابة التاريخ؟ وهو مذهب يحصر عمل المؤرخ والمسجِّل والمدوِّن في نقل السيرة محفوظةً مكلوءةً ضمن وقاية قواعد علم الرواية عمومًا، وإذا كان الجواب بالإيجاب فالسيرة – ضمن هذا المذهب– موضع ثقة واطمئنان بأنها بالفعل ما وصل إلينا من هدي النبي– صلى الله عليه وسلم– فنثق به ونجعله مصدرًا للتشريع، ونستنبط منه الأحكام؟

وأجدني مطالبًا بالإجابة على هذا السؤال، جوابًا مختصرًا وآخر مفصَّلًا، أما المفصَّل فهو في الحقيقة سؤال البحث، وسترى أنني باستعراضي لمنهج الحافظ مُغْلَطاي في كتابه (الزَّهْر الباسم) في المبحث الأول من هذا البحث، مع ضرب الأمثلة على هذا المنهج في المبحث الثاني، قدمتُ لك جوابًا شافيًا وافيًا، يرغّبك في نهاية المطاف في مطالعة الكتاب كله، وتتبع قلمه ونقداته على من سبقه من العلماء الذين سأذكرهم في المبحث الأول.

وأما الجواب المختصر فيكفيك البحث الطويل الذي دار حول ابن إسحاق (151هـ) تليينًا وتقوية في مقدمة (عيون الأثر)، وهو من عُمَد هذا العلم، فلو كان هذا العِلم مرسلًا عن التمحيص والتدقيق، ويقبل فيه كل شيء، لما اختلفوا فيه – ولا يعنيني هنا بحث هذه المسألة– ومثله كلامه في الاحتجاج بالواقدي (207هـ)، وما ذكره عنه بأنه كان حريصًا على معاينة المشاهد، ولفته الانتباه إلى التفريق في التعامل بين مرويات السيرة، ومرويات الحديث النبوي الشريف [(1)].

ثم انظر إلى ما قاله محقق (السيرة النبوية) عن منهج ابن هشام (213هـ) في تلخيصه وتهذيبه (لمغازي) ابن إسحاق: "وكان له قلم لم ينقطع عن تعقب ابن إسحاق في الكثير مما أورد بالتحرير والنقد، أو بذكر رواية أخرى فات ابنَ إسحاق ذكرُها، هذا إلى تكملة أضافها، وأخبار أتى بها" [(2)].

---

(1) السيرة النبوية لابن هشام، عبدالملك بن هشام (213هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. أوقاف قطر بصفّ جديد، مجلد واحد، ص: 14، وعيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ابن سيد الناس، محمد بن محمد (734هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط. الثانية ، 1980م ، (1/ 12– 28).

(2) ابن هشام ص: 12–16.

ومن أمثلة ذلك تشكيكه في الكثير من الأشعار التي ذكرها ابن إسحاق[1]، والشعر في هذه المصادر وثيقة تاريخية تعضد ما نقلته الروايةُ من أحداث.

وهذا شوقي ضيف يصف منهج ابن عبد البر(463هـ) في كتابه (الدرر في اختصار المغازي والسير) بقوله: "[نحن] بإزاء سيرة نبوية محررة، سيرة لا تعتمد على كتب السيرة المشهورة وحدها، بل تعتمد أيضًا على كتب الحديث ورواية الموثَّقين، مع الموازنة بين الأخبار والأحاديث، واستخلاص الآراء الصحيحة، ومع الوفاء بالدقة في أسماء الأعلام، ومع التوقف في موقف التوقف والنفوذ إلى الرأي السليم، ومع المعرفة الواسعة بالحديث ورجاله وتمييز صحيحه من زائفه" [2].

أما إمام الطائفة في هذا الفن – في القرون المتأخرة – ابن سيد الناس (734هـ) ففي عنوان كتابه (عيون الأثر) ما فيه من معنى التحقيق والتمحيص، فقد جمع لك فيه عيون[3] ما في علم السيرة من مرويات، وستجد مصداق ذلك في غير ما موضع من الكتاب، فمن ضبط للأسماء بالحروف[4]، إلى نقد خبر سِيَرِي[5]، فمخالفة ابن عبد البر فيما ذهب إليه من رأي[6]، وترجيح في مختلف مسائل العلم سيرة وفقهًا وغيرهما[7]، ثم إبانة عن ذائقة شعرية رائقة، وتفنن في النقد والموازنة بين القصائد [8]، حتى قيل عنه: ما نقل عنه فهو سند[9] ، فإذا لم يكن كل ذلك تحقيقًا، واتباعًا لمنهج علمي دقيق، فما التحقيق إذن ؟ وما اتباع المنهج العلمي؟

أما في نقد المرويات فيكفيك قوله – بعد أن دافع في المقدمة عن ابن إسحاق والواقدي-: "بلغني عن الحافظ عبد العظيم المنذري(656هـ) – رحمه الله– أنه كان يردّ هذا الحديث من جهة الرواة بالكلية، وكان شيخنا الحافظ عبد المؤمن الدمياطي (705هـ) يخالفه في ذلك. والذي عندي في هذا الخبر أنه جارٍ مجرى ما يذكر من أخبار هذا الباب من المغازي والسير. والذي ذهب إليه كثير من أهل العلم الترخص في

---

(1) نفس المصدر ص: 41 و253 و 502 و503 و505 و 606 و 608 و 619 و 628.

(2) الدرر في اختصار المغازي والسير، يوسف بن عبد البر (463هـ) ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط. الثالثة، ص: 14، وفي الصفحات 38و109و201 أمثلة على ما ذكره المحقق .

(3) هذا تعبير يستخدمه نقدة الشعر، فإذا قالوا هذه قصيدة من العيون، فهي لاحقة بجيد الشعر وعاليه، ولا استبعد أن ابن سيد الناس عنى ذلك بها عنون به لكتابه.

(4) عيون الأثر 1/ 121و218و2/ 75و2/ 107و2/ 203.

(5) نفسه 1/ 172و324.

(6) نفسه2/ 183.

(7) نفسه 1/ 163و 2/ 222و236.

(8) نفسه 1/ 348 و2/ 106 و 256و307.

(9) مقدمة دائرة معارف في سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم : (1/ 58).

الرقائق وما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجرى مجرى ذلك، وأنه يُقبَل فيها من لا يُقبَل في الحلال والحرام، لعدم تعلق الأحكام بها، وأما هذا الخبر[1]، فينبغي بهذا الاعتبار أن يرد إلى ما يتعلق به، إلا أن يثبت بسند لا مطعن فيه بوجه، ولا سبيل إلى ذلك، فيرجع إلى تأويله"[2].

أيقال أخي – بعد هذا-: إن السيرة في تدوينها لم تخضع لمنهج رصين واضح مطرد يبعث على الثقة فيها؟!

وأختم هذا الجواب المقتضب - ولابد- بصنيع مؤرخ الإسلام الذهبي (748هـ)، فإنني جرَدْت –فيما مضـى– أحكامه على أخبار السيرة ومروياتها، وعندما عدت لمطالعة الكتاب لضرورة البحث رأيته قلما تخلو صفحة من صفحات كتابه (السيرة النبوية) من كلام له على سَنَن المحدثين الكبار، تصحيحًا وتضعيفًا، وجمعًا للطرق وإيرادًا للشواهد، وجلبًا لكلام أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي أو ذلك، إلى نقد لما احتوته هذه المرويات من معانٍ، وهو نقد من جهة الدراية[3].

ولعلني هنا أطرح تساؤلًا ربما ثار في ذهنك، وهو ما لتحقيق كتب السيرة ولهذا الكلام عن المنهج في كتابة السيرة عند علمائنا؟ وما حملك على ما جلبت وكأنك حاطب ليل، أو جامع رجل وخيل؟

فأقول: يجب على المحقق وهو يخدم مخطوطه أن يتكفّل بتقديمه لنا حسبما أراد مؤلفه، ووفق ما عنى من ألفاظه التي استخدمها، كما أن عليه تنبيهنا إلى مواضع الاستشكال ومواقف النظر، والحاجة إلى التعليق فيما تضمنه هذا الكتاب من أخبار سِيرِيّة، وذلك في السند والمتن معًا، وأنّى له ذلك إذا لم يلمّ بمناهجهم في الكتابة، ويحاكمهم إلى هذه المناهج، ويخرج كتبهم وفق ذلك، ويحصل له اليقين بأن النص الذي بين يديه توفر له من حيث الجملة أدق ما يمكن من قواعد النقل؛ لأن المنهج العملي الذي قرره علماء الكلام المسلمين كمنهج للمعرفة، يختصر في قولهم: إن كنت ناقلًا فالصحة، وإن كنت مدعيًا فالدليل.

وأما الجواب المفصل – الذي أودّ أن أصل إليه في نهاية البحث باستعراض منهج أحد أئمة المسلمين الكبار في هذا، وهو مُغْلَطاي البَكْجَري – فلا بد لي أن أقدم له بمبحث أتكلم فيه عن الرجل وشيوخه ومؤلفاته، وعن منهجه في كتابه (الزَّهْر الباسم)، وكلامي عنه ليس لي فيه كبير فضل، إنما سأتكئ فيه على ما كتبه محقّق الكتاب الأستاذ أَحْسن أحمد عبد الشكور[4] .

وليس هدفي من ذلك الاستفاضة في ترجمته، وإنما تسليط الضوء على جوانب – من ترجمته ومؤلفاته خصوصًا(الزَهْر الباسم) – لها علاقة بعلم السيرة والعلوم الأخرى اللصيقة به، كما أنها تسلط الضوء على

(1) يقصد قصة الغرانيق.

(2) عيون الأثر1 / 151.

(3) السيرة النبوية، محمد أحمد الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية– تصوير، ص: 14و15و21و25 و 27–28و 31و37و40و43و59و62.

(4) هو باحث باكستاني، وتحقيقه غاية في الجودة، فجزاه الله خيرًا.

منهجه العملي الذي بلغ الغاية في الدقة والاحتياط، لتعرف كتاب أي عالم محقّق نِحْرير مدقق أعرض لك منهجه -لأثبت لك أن السيرة كُتبت وفق منهج علمي رصين يوثق بنتائجه- وأي كتاب هو هذا الذي بين يديك، وما منزلته بالنسبة إلى غيره من كتب الفن، وما علاقته بها.

وليس من قبيل المبالغة أن أقول: لو لم يكن لما سأكتبه من فضل إلا لفت انتباه الدارسين وطلبة العلم والعلماء إلى هذا العِلْق النفيس، لكفاني.

وأجد من الضرورة الإشارة إلى وجود قاسم مشترك بين التحقيق بمعناه الاصطلاحي المعاصر، وبين معناه اللغوي الذي كان حاضرًا في أذهان المتقدمين من علمائنا- في الأعم الأغلب- وهم يؤلفون، ولك فيما ذكرته عن ابن اسحاق والواقدي وابن هشام وابن عبد البر، وغيرهم مقنَع إن شاء الله، فلا أقصد من كلمة التحقيق المستخدمة في عنوان البحث معناها الاصطلاحي بقضّه وقضيضه، إنما أقصد المعنى اللغوي العام الذي توفر لكثير من مخطوطات التراث، وهو حدٌّ أدنى وقدر مشترك بين مفهوم المصطلح عند السابقين واللاحقين[1].

وبناء على ما تقدم فإن عنوان البحث هو: **تحقيق السيرة بين القدماء والمحدَثين، مُغْلَطاي نموذجًا**، وقد أتى في مبحثين:

الأول: مُغْلَطاي، وكتابه (الزهر الباسم).

والثاني: نماذج من تحقيقاته وتعليقاته.

والقصد - في هذا المبحث- الإشارة إلى تعاليقه واستدراكاته ومُلحِه فيما يهمّ قضايا النسب، والأسانيد، والصرف، والضبط، والشعر، والأعلام، وغيرها، وسأضرب لكل ذلك مثالًا أو مثالين، يرشدان إلى ما وراءهما، ويدلان على غيرهما، وبذلك نوقن أننا أمام مؤلَّف بلغ الغاية في الدقة، وجودة التحقيق والتمحيص على نهج الأقدمين، ويحصل لنا بذلك الاطمئنان إلى نقل مسائل هذا العلم.

---

(1) انظر مثالًا على ذلك ما صنعه القاضي عياض في كتاب (التنبيهات) على المدونة، وصنيع الإمام اليُونِيني على (صحيح) البخاري مشهور لا يجهل، والأمثلة تجل عن الحصر، وقدمت لك قبلُ أمثلة من بعض كتب السيرة، وأضيف إليها شرح قطب الدين الحلبي(735هـ) على سيرة عبدالغني المقدسي(600هـ) والمسمى(المورد العذب الهني في الكلام على السيرة للحافظ عبدالغني)، وكذلك شرح سِبط ابن العجمي(841هـ) على (عيون الأثر) لابن سيد الناس والمسمى(نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس)، وكلاهما طبعا بوزارة الأوقاف الكويتية.

(2)

المبحث الأول

مُغْلَطاي، وكتابه (الزهر الباسم)

أتكلّم في هذا المبحث عن المؤلف ذاكرًا من سيرته ما له علاقة بتجلية منزلته في علم السيرة، كشيوخه، مُجتزِئًا بمن برّز منهم في علم التاريخ عمومًا والسيرة خصوصًا وفي العلوم التي تخدمها، ومصنفاته التي تتصل بعلمي التاريخ والسيرة، وسأذكر قصة كتابه (الزَّهْر الباسم) وقيمته العلمية، وإضافته على من سبقه.

أولًا: اسمه، ومولده، ووفاته.

هو: علاء الدين، أبو عبدالله، مُغْلَطاي بن قِلِيج بن عبدالله البَكْجَريّ الحِكْرِيّ، حنفي المذهب، تركي الأصل، مصري المولد والنشأة والوفاة[1].

ولد سنة 689هـ، وتوفي:762هـ[2].

ثانيًا: أهمّ شيوخه (مرتبين حسب الوفاة)، وطلبه للعلم ومكانته العملية.

1- الدِّمْياطي، عبد المؤمن بن خلف(705هـ): مؤرّخ ، انتهى إليه علم الحديث في زمنه.

2- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم(728هـ)قال عنه مُغْلَطاي: طبق ذكره الأقطار، وشاع علمه في جميع الأمصار.

3- ابن الشَّحْنَة، أحمد بن أبي طالب(730هـ): مسند الدنيا، وقد عمّر.

4- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم(733هـ):فقيه شافعي، قاضي الديار المصرية.

5- ابن سيد الناس، محمد بن محمد(734هـ): إمام حافظ محدّث أديب متفنّن، وبه تخرّج.

6- المِزّي، يوسف بن عبدالرحمن(742هـ): صاحب (تهذيب الكمال)، و(تحفة الأشراف).

7- الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف(745هـ): مفسر نحويّ لغوي.

8- تقي الدين السبكي، علي بن عبد الكافي(765هـ): فقيه أصولي مشارك.

---

(1) مقدمة كتاب: الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم- صلى الله عليه وسلم- لِمُغْلَطاي بن قِلِيج (762هـ)، تحقيق: أحسن أحمد عبدالشكور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط. الثانية، 2016، (1/ 13)، وأشار في الهوامش إلى أوجه ضبط اسمه الأول(مُغْلَطاي) فيضبط أيضاً (مُغَلْطاي) و(مُغُلْطاي) و(مَغُلْطاي)، وإلى أن معناه باللغة التركية القديمة: ولدُ جيلٍ من الناس، وضبط اسم أبيه (قليج)-ويرسم بالتركية بالكافِ-، ومعناه السيف بلغة الأتراك، وأحال على مظانّ ترجمته.

(2) المصدر السابق: 1/ 14 و40.

هؤلاء أشهر شيوخه، وبالنظر إلى ما مهروا فيه من علوم، نتبيّن التحصيل العلمي الذي توفّر له، مما جعله يستحق أنه يوصف بأنه: إمام حافظ نسّابة مؤرّخ. وغير هؤلاء كثير ممن لم أذكره ، بين محدّث ومؤرّخ ولغويّ ونحويّ ونسّابة [1].

ثالثًا: طلبه للعلم ومكانته العلمية.

ذكر المحقّق نقولًا كثيرة -عن مشايخه وعن مؤرّخي عصره- حول جِدّه واجتهاده في طلب العلم، وشغفه بالبحث والمطالعة، وعلوّ همّته في التحصيل[2].

أما مكانته في العلم فهو محدّث مؤرّخ نسّابة أديب لغوي، وأكثر ما اشتهر به هو علم النسب، ولا ينبئك عن مكانته في العلم وعلوّ كعبه فيه مثل خلافته لشيخه ابن سيد الناس -بعد وفاته في جامع الظاهرية- في مجلس الدرس، في زمن يعجّ بالعلماء المبرِّزين، قال ابن حجر(852هـ): انتهت إليه رئاسة الحديث في زمانه.

وتعقبه لمن سبقه من العلماء في(الزهر الباسم) شاهد لتبحُّره وتضلُّعه في غير ما علم، فلفظه رقيق جزل، وكتابته مليئة بغرر البيان ودرره، ولعلك أخي ستشهد له بذلك معي بعد أن أعرض عليك نماذج من هذه التعليقات والاستدراكات، والملح والفوائد، في المبحث الثاني[3].

رابعًا: أهم مصنفاته[4] (مرتبة هجائيًّا).

1- الاتصال لمختلف النسبة، هذا أهم كتبه، ويسمى أيضا: الإيصال لكتاب ابن سَليم (673هـ)، وابن نُقطة (629هـ)، والصابوني(680هـ)، وابن ماكُولا (475هـ)، وهو في المشتبه.(مخطوط)
2- الإشارة إلى سيرة المصطفى- صلى الله عليه وسلم- ومن بعده من الخلفاء، قيل عنه: فيه من الفوائد النفيسة ما لا يوجد في كثير من الكتب المبسوطة في هذا المعنى.(مطبوع)
3- الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، هذّب به كتاب ابن الجوزي(597هـ).(مخطوط)
4- إكمال تهذيب الكمال للمِزِّي.(مطبوع)
5- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة.(مطبوع)
6- انتخاب من وافقت كنيته اسم أبيه.(مطبوع)
7- أوهام التهذيب، اختصر فيه الكتاب رقم(4).
8- التحفة الجسيمة في إثبات إسلام حليمة.
9- ترك المراء في الزيادة على معجم الشعراء، ذيل معجم الشعراء للمَرْزُباني (384هـ).
10- تنقيح الأذهان في تهذيب الثقات لابن حِبان(354هـ).

---

(1) المصدر السابق: 1/ 19-27.
(2) المصدر السابق: 1/ 14-16.
(3) المصدر السابق: 1/ 16-18.
(4) أريد بالأهمية قربه وبعده من علم السيرة والتاريخ عموما.

11-الزهر الباسم في سِيَرَ أبي القاسم، صلى الله عليه وسلم.

هذه بعض مؤلفاته وما تركتُه أكثر منها، وهي كما ترى جُلُّها في التاريخ والأنساب والرجال والحديث[1].

خامسًا: كتابه الزهر الباسم في سِيَرَ أبي القاسم، صلى الله عليه وسلم:

(موضوعه ومنهجه وطريقته)

أما موضوعه: فهو دراسة نقدية لأهمّ كتاب في السيرة بين يدينا الآن، وهو كتاب ابن إسحاق(السيرة النبوية)، الذي لخَّصه ابن هشام، وجاء السُّهَيْلي(581هـ) فشرح تلخيص ابن هشام في كتابه (الروض الأُنُف)، وبهذا نعلم أهمية هذا الكتاب الفريد في بابه، فهو عمل تحقيقي نقدي على منهج الأقدمين[2]، على كتاب لعالم هو عمدة هذا الفن، وتلخيصه من قبل إمام كبير، ثم شرحهما للسهيلي، وشرحه استفاد منه كل من جاء بعده مما فيه من تحقيقات ومعلومات، كيف لا وقد قال مؤلفه في مقدمته: ألفت هذا الكتاب بالاستعانة بمائة وعشرين كتابًا.

وأما منهجه فقد كفانا المؤلف مؤونة استنباطه من الكتاب، إذ ذكره في مقدمة كتابه فقال:

"فإني ذاكر في هذا الكتاب نُبذًا من الشرح المسمى بالروض الأُنُف، تأليف السُّهيلي، محتويةً على أكثر من عشرين فنًّا من علوم السِّيَر.

فمنها: ما ذكره ابن سحاق من غير رواية البَكَّائِيّ(183هـ)، مما فيه زيادة، وتبيين.

ومنها: ما ذكره ابن إسحاق من طرق ضعيفة، ولها طرق صحيحة.

ومنها: ما أُبهم في السير من إسناد أو متن.

ومنها: ما عنده مقطوع، وله طرق موصولة، وكذا ما أرسله، أو أعضله، أو علّقه.

ومنها: بيان أسانيده المذكورة فيها، هل هي صحيحة أو لا؟

ومنها: ما فسره ابن هشام، وهو عند ابن إسحاق في موضع آخر، وتبيين صحة اعتراضه على ابن إسحاق أو عدمه.

---

(1) المصدر السابق: 1/ 29-40، وأكثر مصنفاته مفقودة للأسف (1/ 30).

(2) أشار د. الصادق الغرياني إلى ممارسة كثير من شراح المتون والمحشين عليها عملية التحقيق، واتباعهم قواعده المذكورة في كتب أصول التحقيق وقواعده، وضرب مثلًا للشهاب الخفاجي(1069هـ) في شرحه لكتاب (الشفا)، فهو يخرج الآيات، وينبّه على الوهم، ويخرج الأحاديث، ويضبط الألفاظ ويشرح الغريب، ويتمّم الحديث موضع الاستشهاد، ويخرّج الشعر، ويعرّف بالشاعر، ويذكر مناسبة الحديث، ويتمم شطر البيت، ويبطل نسبة بيت، ويشرح بيتًا مستشهدًا به، ويترجم للأعلام، وهكذا. (تحقيق نصوص التراث، الغرياني، ص: 33-36، وأحال على مواضع ذلك في شرح الشهاب الخفاجي على الشفا للقاضي عياض، وكلها تقع في الجزء 4 ص 45-46، المطبعة الأزهرية المصرية، 1328هـ).

ومنها: ما وهِم فيه السهيلي في نقله صريحًا.
ومنها: ما قوَّل من نقل كلامه شيئًا لم يقله لفظًا.
ومنها: ما فسره بشيء، غيره أولى منه. وهذا النوع فيه كثرة، لكنا نذكر منه شيئًا، يُستدل به على ما بعده.
ومنها: ما فسره من كلام ابن إسحاق، موهمًا أن ذلك كلامه -أي كلام السهيلي- وهو موجود في بعض الروايات عن ابن إسحاق، أو هو في السيرة من كلام ابن هشام، أو آخر من كلام بعض الأئمة أغار عليه وادعاه من غير تبيين فائدة.
ومنها: ما زعم أن ابن إسحاق تفرد بشيء، أو وهِم فيه، وليس كذلك.
ومنها: أشياء أُخر. وهذا الفن لو استوعبتُه لكان تصنيفًا على حدة [(1)]".

إذن اهتم مُغْلَطاي بمسائل من فنون عديدة تخدم علم السيرة، مما ذكره ما هو من علوم الحديث بمختلف تشعباتها، ومنها ما له بالدراية وفهم المرويات والاستنباط منها، وهذا مرتبط بعلمي الأصول والفقه والعربية، أما ما لم يذكره - ولعله مما سقط من كلامه- فاهتمامه بعلم النسب، وبالنحو والصرف، وغيرها مما يظهر جليًّا لمن يطالع كتابه.

وأجد لزامًا عليّ أن أعيد صياغة ما ذكره المؤلف - كمنهج له- بلغة علم التحقيق المعاصرة، لأثبت لك أنه بلغ الغاية والمنتهى في دقة التحقيق وفي جودته كعادة علمائنا رحمهم الله ، إلا أن اختلاف المصطلحات واللغة العلمية بيننا وبينهم تجعل البعض يتجرأ فيصمهم بما هم منه براء، ولو أنه تروى وتعقل وسبر غور قالته هذه لعلم أنه يبين بها عن جهله، وأنه بذلك نفسَه سب، وعقله انتقص، وهو كالباحث عن حتفه بظِلْفه، والجادع مارِن أنفه بكفه.

وسأفعل ذلك على هيئة نقاط تأتي متوالية إن شاء الله:

1- كونه يذكر منهجه، فهذا ما يجب أن تشتمل عليه مقدمة كل محقق حول صنيعه الذي سيخدم به مخطوطه.

2- وقوله: "ما ذكره ابن سحاق من غير رواية البَكَّائِيّ مما فيه زيادة، وتبيين"، دليل على أنه جمع نسخًا متعددة من الأصل المشروح (سيرة ابن إسحاق) بروايات مختلفة، ثم أخذ يقابل بينها ويثبت الزيادات ذات البال، ثم انظر كيف أنه نبهنا إلى أن من سبقه ممن عني بالكتاب، وهما هنا ابن هشام والسهيلي، قدموا رواية البَكَّائِيّ على غيره من رواة ابن إسحاق.

فكما أن المحقق مطالب - بعد أن يستقصي جمع النسخ- بالمفاضلة بين ما يقع له منها، ليجعل أحدها أصلًا لاعتبارات معينة معروفة، فكذلك كان الأقدمون يفعلون إذ يقدمون رواية بعض التلاميذ - لكتب شيوخهم - على بعض، ويفاضلون بينهم لاعتبارات معلومة لهم، وللدارسين كذلك، وليس هذا موضع ذكرها.

---

(1) 1/ 60- 63، وقد أشار المحقق إلى وقوع سقط في الكلام، وهو صحيح؛ لأنه لم يكمل لنا العشرين فنًّا التي قال: إنه سيذكرها.

3- وأما قوله بأنه سيذكر طرقًا أخرى لما رواه ابن إسحاق، لكونها صحيحة، ويذكر أسانيد أو متونًا أهملها، وسينبه على ما قطعه وهو موصول، سواء كان قطعه لهذا الإسناد بصورة إرسال أو إعضال أو تعليق، ثم قوله بأنه سيوضح الموقف من أسانيده من حيث الإجمال، وأين تقع من حيث الصحة أو عدمها؟ فهذا أقصى ما يمكن أن يقوم به محقق في خدمة الأحاديث الواردة في مخطوطه، وأنى لنا بهذا المحقق، وعلم الحديث أصلًا في هذا العصر ركدت ريحه، وخبت مصابيحه؟!

ثم في هذه الخطوة ما فيها من محاكمة الكتب(سيرة) ابن إسحاق، و(تهذيب) ابن هشام، و(الروض الأُنف) إلى مصادرها - إن صح التعبير- التي استقت منها الروايات الحديثية، وفيها تصحيح الخطأ الواقع من المؤلف، والتعليق بما فيه إنارة النص، والإعانة على فهم مراد صاحبه منه.

4- قوله: "ما فسّره ابن هشام، وهو عند ابن إسحاق في موضع آخر"، فيه ما تشترطه قواعد علم التحقيق المعاصر من ضرورة ربط المحقق الكتاب ببعضه البعض؛ لأن من شأن هذا أن يجمع للقارئ كل ما قاله المصنف في هذه المسألة أو تلك، فمُغْلَطاي ينعى على ابن هشام أنه في تعليقه وتهذيبه لكتاب ابن إسحاق لم يستحضر النص الملخَّص أمامه، ولو أنه فعل لما شرح كلامًا لابن إسحاق لا حاجة لشرحه؛ لأنه موجود في الكتاب من لفظ ابن إسحاق نفسه.

5- قوله: "وهِم في نقله"، و" ما قوَّل من نقل كلامه شيئًا لم يقله لفظًا"- يدل على أنه عرض نقول المؤلف على مصادرها، وقابل نصه بها، وإن كان المنقول لا باللفظ إنما بالمعنى، فهل أداه المؤلف بلفظه وأحسن فهمه أو لا؟ وهذه درجة من التحقيق لعمري لا يبلغها إلا مُغْلَطاي وأضرابه، وأنى لنا بهم في هذه العصور التي اندرس فيها العلم إلا من اسمه، والتحقيق والتدقيق إلا من رسمه، فهل يقال بعد هذا: إن علم التحقيق وفد إلينا من الحضارة الغربية؟!

6- قوله:" ما فسره من كلام ابن إسحاق، موهمًا أن ذلك كلامه- أي كلام السهيلي- وهو موجود في بعض الروايات عن ابن إسحاق، أو هو في السيرة من كلام ابن هشام، أو آخر من كلام بعض الأئمة أغار عليه وادعاه من غير تبيين فائدة" - يدل على نمط صعب ونمط مخيف في التحقيق، وذلك عندما يشارك المحقق المؤلف في تأليفه.

ولا يستطيعه من المحققين في عصرنا إلا النزر اليسير، من أمثال الشيخ الميمني والشيخ محمود شاكر وأستاذنا محمد الدالي فيما صدر له من تحقيقات بأَخَرَة، وانظر مثلًا تحقيقه لكتاب (الإبانة في ماءات القرآن)، و(الاستدراك على أبي علي الفارسي-377هـ-)، و(جواهر القرآن ونتائج الصنعة) وكلها لجامع العلوم الباقولي (543هـ)، وهي كُتُب للمنتهي في النحو، ملأ أستاذُنا هوامشها بكلام لاحق بكلام الكبار

في هذا العلم، فحرر كلام المؤلف وناقشه وتعقبه وخطأه، وكذلك فعل في تحقيقه لديوان الفرزدق (110هـ) بشرح السُّكّري(275هـ) [1].

وقوله في نفس الفقرة: "موهِمًا" ينبئ عن دقة في التحري، وتناهٍ في نشد الأمانة العلمية، فهو يغربل ما في الكتاب، أهو من بُنيات أفكار المؤلف، وهو هنا الشارح السهيلي، أو هو للماتن ابن إسحاق أو للملخِص ابن هشام، أو لغيرهما من الأئمة، فأغار عليه الشارح وادعاه لنفسه؟

7- قوله:" ما زعم أن ابن إسحاق تفرد بشيء، أو وهِم فيه، وليس كذلك "، يدل على عدم التسليم للأحكام التي يصدرها المؤلف، بل يناقشه ويتتبعه ويقبل منه ويرد.

وأما طريقته التي سار عليها في عرض كل ذلك، فهي أنه سلك مسلك السهيلي عند إيراد نص ابن هشام- لكي ينتقده أو يعلّق عليه- حيث اقتصر على ذكر النص المقتطع، وتجنّب إيراد النص كاملًا، طلبًا للاختصار، إلا أنه ربما أورث خلالًا في الفهم، لشدة إيجازه[2].

---

(1) وهذا المسلك لا يقبل في عصرنا من كل أحد، لا سيما وأنه أشبه ما يكون بالشرح للكتاب لا تحقيقه، ولا يخلو ذلك من أن يجر المحقق للإخلال بالصنعة التحقيقية نفسها، وأستاذنا الدالي مبرأ من ذلك.

(2) مقدمة الزهر الباسم (1/ 44).

المبحث الثاني
نماذج من تحقيقاته وتعليقاته

اتّضح لنا أننا أمام كتاب فريد في بابته، إذ هو مصدر نقدي للسيرة، وهذا النوع من المؤلفات قليل جدًّا، نعم وُجدت حواش على كتب في السيرة، وأسلوب كتابة الحواشي هو نوع من التحقيق، لأن المحشّي يشرح لفظة غريبة، ويقيد مطلقة، ويخصص عامة، ويكمل بيت شعر، وربما أثبت بعض ما في النسخ الأخرى، أما أسلوب الحافظ مُغْلَطاي فهو أبعد من ذلك، وأدق وأوسع وأشمل، كما تبين معنا.

وسأسوق في هذا المبحث شيئًا من ملحه وفوائده وتعليقاته، التي هي من صميم الصنعة التحقيقية المعاصرة، وستأتي هذه التعليقات على نسق إن شاء الله، أما الخطوات فترتيبها اعتباطي(1):

1- **النسب**: وهو العلم الذي مهر فيه المؤلف، فكتابه (الاتصال لمختلف النسبة) مما يتنافس في اقتنائه لما أودعه من نكت وتحقيقات وتدقيقات في هذا العلم، وكثير من تعليقاته في (الزهر) تتصل بقضايا النسب التي ذكرها السهيلي وابن هشام وابن إسحاق، فيخالف ويصحح ويزيد ويشرح ويوضح وغير ذلك.

وأذكر مثالًا لذلك؛ وهو مناقشته لقول السهيلي: إن سيدنا نوح ليس ابنًا لسيدنا إدريس - عليهما السلام- حيث يقول مُغْلَطاي: يرده ما ذكره الحاكم (405هـ) في (المستدرك) عن وهب بن منبه (114هـ):"وسئل عن إدريس من هو؟ وفي أي زمن هو؟ قال: هو جد نوح، وهو الذي يقال له: خَنُوخ...". وقاله أيضًا جماعة من أهل النسب: الكلبي(204هـ) وأبو الفرج الأُموي(356هـ) في آخرين.

وذكر السهيلي شبهته عن شيخه أبي بكر(2) (543هـ) في قصة الإسراء، وكونه قال: "مرحبًا بالأخ الصالح"، ولم يقل بالابن الصالح. انتهى.[قف قف قف]

وليس صريحًا في عدم النبوة، لاحتمال أنه خاطبه بالأخوة تلطفًا وتأدبًا، وهو أخ، وإن كان ابنًا، فالأبناء إخوة، والمؤمنون إخوة، على أنا وجدنا أبا العباس، أحمد بن محمد بن منصور المالكي(683هـ) ذكر أن

(1) سأكتفي بالإحالة على الصفحة دون تخريج لما في النقل، اكتفاء بتخريج المحقق نفسه، كالأحاديث والآثار والحكم عليها، لأنني أجلب النقل للتمثيل لا لتتبع ما فيه وإثباته أو نفيه.
(2) ابن العربي المعافري.

الشيخ الإمام المُرسي (655هـ) قال له: "صحّت لي طرق، أنه خاطبه فيها بالابن الصالح، كمخاطبة آدم، وإبراهيم عليهما السلام"[1].

هذا كلام لاحق بأعلى مراتب التدقيق والتمحيص، وتحليله يرينا ذلك، فأولًا رد قول السهيلي بالرجوع لكتب الحديث، ثم بكتب النسب للكلبي وأبي الفرج الأصفهاني- صاحب الأغاني- وفي آخر كلامه ذكر نقلًا عن الإمام المُرسي بصحة روايات كونه ابنًا له.

ثم انظر كيف تتبع مصدر الوهَم عند الشارح السهيلي فناقش ابن العربي دراية، ولم يسلم له فهمه من الحديث، بل وجه فهم الحديث إلى ما لا تعارض فيه مع كونه ابنًا له. ومن الأمثلة كذلك كلامه عن أم أولاد إسماعيل[2]، وكلامه عن ابني عدنان: مَعَدّ وعَكّ[3].

وأختم بما ذكره حول نسب الشاعر عباس بن مِرْداس(18هـ) تعقيبًا على قول ابن هشام: "هو أحد بني سُليم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة". "يرده قول أبي الفرج الأُموي: قال أبو اليقظان (190هـ)، وأبو عبيدة(209هـ) وغيرهما: الذي يقول الناس: إنه ابن خَفَصَة بن قيس، ليس كما قالوا. إنما هو عكرمة بن قيس نفسه. وخَصَفَة أمه، وهي امرأة من أهل هَجَر. وقيل: كانت حاضنته. وكذا ذكره الكلبي والبَلاذُري(279هـ) وأبو عُبيد بن سلام(224هـ). وتبعهم ابن السِّيد(521هـ)، وابن عبد البر في آخرين".

كلام نفيس على اقتضابه مشحون بالفوائد التي جلبها من مصادر عديدة، وكذلك يفعل في جل تعليقاته.

2- **أسانيد الأحاديث والآثار والأخبار**: باستحضار المنهج الذي قدمه مُغْلَطاي بين يدي كتابه نجد جلَّه متوجهًا إلى خدمة ما في النص من قضايا تخص الحديث وعلومه، وهو إمام في هذا الفن، وتخرج بكبار علماء عصره من الحفاظ والمحدثين، وأكثر عنهم، ففي موضع تكلم ابن إسحاق حول أول من خط بالقلم، وأنه نبي الله إدريس -عليه السلام- متعلقًا بحديث في ذلك، فحشّى عليه المؤلف بجلب أسانيد

(1) الزهر الباسم (1/ 66- 68).
(2) المصدر السابق(1/ 76).
(3) المصدر السابق(1/ 91).

أخرى للحديث لم يذكرها ابن إسحاق، وتكلم على رجالها، وذكر ما فيها من شذوذ وعلل، بكلام لا مزيد عليه، على نهج كبار المحدثين في أضراب تلك القضايا[1].

وفي الكلام عن أولاد مَعَدّ قال السهيلي: وعمرو بن مرّة(اختلف في وفاته) هذا له عن رسول الله – صلّى اللهّ عليه وسلّم – حديثان أحدهما: في "أعلام النّبوّة"، والآخر: "من ولي أمر النّاس فسدّ بابَه ... "، فتعقبه المؤلف بقوله: فغير جيد[أي حصره أحاديثه في اثنين فقط]، لأننا رُوِّينا .....، فذكر لعمر بن مرة – رضي الله عنه– أحاديث أخر من كتب مختلفة بعضها مفقود كما في هوامش الصفحات[2]، فهو لا يسلم للسهيلي أحكامه، كما أنه في دحضه لكلامه يستقصي في تحصيل الأدلة التي تعضد تخطئته له، من مصادر عديدة.

3– **اشتقاق الأسماء**: بمطالعة تعليقاته المتعلقة باشتقاق الأسماء نجد أنفسنا أمام عالم صَيْرَفي من الطراز الأول، ومعلوم أن الصرف من أصعب العلوم، فهو من مزالق الأقدام، ودون التحقيق في مهامهه فيح، يحار فيها القطا، فالمهرة في النحو كثر، وهم في الصرف كبريت أحمر، ومن هؤلاء القلة صاحبنا، فهو يتصرف في هذا العلم ويتفنن فيه، وينقل فيه عن جهابذة الفن، ويدرك بقلمه شأوهم، ويتتبع زلاتهم وسقطاتهم وسهوهم، وكأنه قد انقاد إليه هذا العلم وذل ولان.

انظر مصداق ذلك في كلامه عن اشتقاق آدم –عليه السلام–[3]، وجُرْهم[4]، وحسّان [5]، وسَبَأ.

4– **الضبط**: للأعلام والمواضع والألفاظ الغريبة، فعن حمّاد بن سلمة (167هـ) أنه كان يقول لأصحاب الحديث: "ويحكم غيِّـروا"، يعني: قيّدوا واضبطوا[6]، وفعل المؤلف ذلك في كل لفظ يحتاج لذلك، وربما عزا لكتب ضبط المشتبه نفسها، كما في[مضاض]:"قال الصغاني (650هـ): بميم مكسورة ومضمومة،

---

(1) المصدر السابق (1/ 68– 70).
(2) نفسه (1/ 116– 118).
(3) نفسه (1/ 72 وما بعدها).
(4) نفسه (1/ 77– 78).
(5) نفسه (1/ 107).
(6) الإلماع إلى أصول الرواية والسماع، عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط. الأولى.(ص:155).

وهو الخالص من القوم. ومن خط ابن دَرّاج القَسطَلِيّ(421هـ) مضاض: بفتح الميم"، فقد رجع لأكثر من مصدر لضبط حرف واحد من اللفظة، وبيّن أنه بالتثليث[1].

وفعل الشيء نفسه في[أبين] فضبطه بالحروف، ورجع لكتب الصرف والمعاجم واللغة في ذلك[2].

5- **الأعلام**: أكثر ما يقع للناس من الخطأ هو ضبط الأعلام، ثم تمييزها عن بعضها وتحديد العلم المقصود، ثم ترجمة العلم؛ بناء على ما تقدم، والمؤلف محدث مؤرخ نسابة، لا ينقضي العجب مما يذكره في هذا الباب، كجلبه الدرر والغرر في ترجمته لخلف الأحمر(180هـ) على اقتضابها، فذكر والده، وكنيته، ونسبه، وموطنه، ومرتبته في العلم الذي شهر فيه، ومن نحا نحوه وسلك لاحبه ممن أتى بعده من الأئمة، ونقد شعره، واتهمه بعدم الأمانة العلمية، كل ذلك في ثلاثة أسطر من المطبوع، ولعله في المخطوط شطر ذلك[3].

وترجمته لأبي عُبيدة، معمر بن المثنى، لا تقل تعمقًا وإجادة عنها، حتى إنه ذكره نِحْلته، وما اتهم به، ومرتبته عند علماء الجرح والتعديل [4]، وفي ترجمته للعباس بن مرداس السُّلمي- رضي الله عنه- ذكر ما استجاده من شعره[5]، وكذلك فعل مع حسّان(54هـ) ، رضي الله عنه[6].

6- **الشعر**: لا ينقضي عجبك وأن تتلمس التبحر والتضلع من علوم شتى في هذا الرجل - رحمه الله- ومفهومٌ أن يكون كذلك في الحديث والتاريخ وعلومهما، أما أن يمتد ذلك إلى اللغة والأدب والشعر، فهذا وأبيك العجب.

ولا أستطيع هنا أن أترك نقل عبارته كاملة لتقف معي على مصداق ذلك من كلامه، فحين أنشد السهيلي بيت شعر لأبي تمام(231هـ)، وهو:[الكامل]

وكأنه الضحاكُ في فتكاته *** بالعالَمين وأنت أفْرِيدُونُ

قال:[فيه] نظر في موضعين:

---

(1) الزهر الباسم(1/ 76).
(2) نفسه (1/ 93).
(3) نفسه (1/ 95).
(4) نفسه (1/ 96 -101).
(5) نفسه (1/ 102 - 103).
(6) نفسه (1/ 105).

الأول: صحة إنشاده: بل كان كالضحاك.

كذا هو بخط ابن السِّيد في شعر حبيب تأليف الصولي(243هـ)، قال ابن السِّيد: قابلتُ هذه النسخة بكتاب أبي علي البغدادي، وبالقرطاس الذي زعموا بخط حبيب ابن أوس، ونسخة الطِّبِيخي (352هـ)، وكذا رأيته في نسخة مغربية، وفي بغدادية مقروّة على ابن بَرْهان(518هـ)، وفي نسخة مغربية قيل فيها: إنها بخط الأعلم الشَّنْتَمَري (476هـ).

الثاني: زعم ابن السِّيد أن حبيبًا أراد الضحاك الخارجي(128هـ) في أيام مروان بن محمد(132هـ). وأفريدون الفارسي الذي قتل الضحاك يومئذ، لا الضحاك الذي سماه السهيلي بيوراسب، الذي عاش ألف سنة.

فانظر كيف صحح حكاية البيت بالرجوع إلى نسخ عالية مقروءة على الشيوخ، وكيف أنه علق على الأعلام، ومنهم من عناه الشعراء بأبياتهم(1).

وفي موضع آخر نسب السهيلي أبياتًا لشاعر، فذكر خلاف العلماء في نسبة الأبيات إلى فريقين، وساق أقوالهم بالرجوع إلى كتبهم نفسها(2).

7- **المواضع**: تكلم المؤلف عن المواضع التي جرى ذكرها في الكتب التي تكلم عليها، فحينًا يذكر سبب تسمية بعض المواضع بما سميت به كعدن مثلًا(3)، وحينًا يضبط بالعبارة ما يحتاج لضبط، ويذكر وزنه، ثم يحدد موقعه(4).

8- **اللغة**: لا يفوّت مُغْلَطاي محلًّا يحتاج لشرح لغوي إلا أفادنا فيه بما في المعاجم وكتب متن اللغة، فعندما فسر السهيلي[الدُّلْدُل] بأنه القُنْفُذ قال: يخدش فيه قول جماعة من اللغويين: إن الدُّلْدُل: الاضطراب، وقد تدلدل السحابُ: أي: تحرك متدليًا، فهو ملم بخلاف اللغويين حتى في دقائق مسائلهم(5).

---

(1) نفسه (1/ 82).

(2) نفسه (1/ 112).

(3) نفسه (1/ 92).

(4) نفسه (1/ 92).

(5) نفسه (1/ 119).

وعند قراءتك لشرحه للفظتي[الدَّسِيعة ومحض الضَّرِيبة] تخال أن كلامه يضاهي كلام كبار أئمة اللغة، فيذكر الخلاف في المعنى، ويرجع لأمّات هذا الفن ويحيل عليها، ويذكر نظائر ومرادفات اللفظ، ويجلب من شعر العرب ما يقوي ذلك[1].

9- **مسائل متفرقة:** وهي إما مسائل علمية بحتة من فنون شتى، يحتاج المحقق أن يعلّق بها على كل مخطوط حسب فنّه، لينير الكتاب لقارئه، وليعينه على فهم مراد مؤلفه منه، كما فعل المؤلف عندما ناقش مسألة أول من نبّئ من بني آدم أهو إدريس أم شِيث-عليهما السلام-[2] ؟ كما أنه صوب معلومات تاريخية وردت في السياق[3].

وإما أمور متعلقة بمراحل وخطوات التحقيق المعروفة؛ كالتنبيه على السرقات العلمية[4]، واستهجان تكثير المصادر بلا طائل[5]، والأخذ عن مصدر نازل مع وجود أعلى [6].

(1) نفسه (1/ 357).
(2) نفسه (1/ 70).
(3) نفسه (1/ 83 و89).
(4) نفسه (1/ 73).
(5) نفسه (1/ 74 – 75).
(6) نفسه (1/ 79).

خاتمة

بعد هذا التطواف السريع المقتضب على خدمة مُغْلَطاي للكتب الثلاثة التي اعتمد عليها كلٌّ من كتب في فنّ السيرة - أرجو أن أكون قد أجبتك الجواب المفصل عن سؤال البحث، كما أرجو أن يحملك هذا العرض المتواضع - الذي يصدق فيه قول العربي: لا يبلغ الظالع شأو الضليع، وأنا بها كتبته عارض خبيئتي للاختبار، فأسال الله الستر والقبول- على مطالعة هذا الكتاب الفريد في باب السيرة، والذي يصدق عليه أنه مصدر تحقيقي للسيرة، لا كغيره من كتب الفن التي يغلب عليها سرد الأحداث والنقل عمن سبق مع كامل التسليم دون رأي أو تعليق.

وبعد أن تطالعه فإني أدعوك إلى أن يكون هجيراك إن كنت من المتخصصين، ومن الذين سيعنون في مستقبل أيامهم بالسيرة وكتبها تأليفًا وتحقيقًا، وأضيف إليه أربعة كتب[1]، اثنين من المصادر، واثنين من المراجع، فأما اللذان هما من المصادر فابن هشام والسهيلي، والأول بالتحقيق الذي أشرتُ إليه فيما سبق؛ لأن المحققِين الثلاثة من الجهابذة، وقد بلغوا بتحقيقهم الغاية.

وأما المرجعان فهما كتابان لا يحلّ لمهتم بالسيرة وأحداثها أن تخلو منهما مكتبته:

أما الأول فكتاب: **دائرة معارف النبي**- صلى الله عليه وسلم- لشبلي النعماني وسليمان الندوي.

وأما الثاني فكتاب: **محمد رسول الله- صلى الله عليه وسلم - منهج ورسالة بحث وتحقيق**، لمحمد الصادق عرجون(ط. دار القلم- دمشق).

أما الأول: فلعله أول كتاب تسرد فيه أحداث السيرة باتباع منهج جديد لم يسبقه إليه أحد ممن كتب في السيرة، وهذا المنهج فصله الندوي في المقدمة(1/ 86)، والفريد فيه أنه يبحث عن الحادثة السِّيَرِية في

(1) حق هذا الكلام أن يكون في الهامش، لأنه ليس من صلب البحث، وإن طاف حوله وحوم، ولكن طوله حملني على كتابته في الصلب وتأخيره للخاتمة، وأهميته ونفعه منعاني من عدم ذكره، ففعلت ولا بد لي، لأخلع ربقة هذه الأمانة من عنقي إلى أعناقكم، فأرجو المعذرة، والله خير العاذرين.

القران، ثم في كتب السنة، فإن وجدها ولو بإشارة مختصرة جعل ذلك عمدته وبنى الحدث عليه، ورجّحه على ما في كتب السيرة عند الخلاف، لا سيما في الحوادث موضع الخلاف والنقد والطعن على الإسلام ورسوله – صلى الله عليه وسلم – بل إنه ينعى على السيريين إهمالهم ما في كتب الحديث من ذلك.

ومن مزايا منهجه أنه يوازن في أخبار السيرة بين العناية بنقدها رواية وبين نقدها دراية أيضًا، فلا يكتفي بصدق الناقل، إلا إذا رافقه صدق المنقول، فلا تقبل رواية تخالف دلائل العقول، ولا التي تخالف المشاهدة، والأصول المعترف فيها، وقرائن الأحوال، ومما مهر فيه وأجاد وأفاد– وإن لم يتفرد– ردُّه على المستشرقين وشبههم، بأسلوب علمي رصين، ومنهج في النقد منضبط لا يرده أصحاب العقول السليمة.

وقد قدم الندوي للكتاب بمقدمة لا غنى لمهتم بالسيرة عنها، أطال فيها النفس، ومما ضمنها منهج الأقدمين في كتابة السيرة، وعدد علماء السيرة الذين هم عمدة هذا الفن واحدًا واحدًا، فأثنى على ما يستحقّ الثناء من صنيعهم، وعاب ما يستحق العيب، وما عابه هو الذي حمله على أن يضع له منهجًا جديدًا في كتابتها، وضرب أمثلة تصدق قوله وتدعم رأيه، والمنهج الذي يدعو إليه.

ثم استطرد في الحديث عن المستشرقين وخدمتهم للسيرة، وما اعترى خدمتهم من نقص وخلل، بعضه بقصد ودوافع معروفة، وبعضه بسبب ضعفهم وأنهم أُتوا من المصادر والمراجع التي اعتمدوها، والكتب التي ألفوها أو حققوها، وذكر منهجهم ونقده، وقارن بينهم وبين علماء السيرة في المنهج والإنتاج.

وكتب د. علي جمعة – مفتي مصر السابق– للكتاب مقدمة أيضًا طويلة في أكثر من نيف وتسعين صفحة حول تعريف السيرة وأهميتها ومنهج تدوينها على مر القرون، يذكر علماءها في كل قرن على حدة، ثم الذين يلونهم، وهكذا إلى المعاصرين منهم، ثم قسم طرق التأليف فيها إلى خمسة، ذكرها ومثل لها، في كلام علمي رصين مفيد نافع لكل مهتم.

وأما الثاني: فلعله أن يكون دون الأول في كل شيء، إلا أنه تفرد بكونه لم ينهج في كتابتها نهج السرد الذي سلكه الكثيرون، إنما أعمل الدراية في نقد الحادثة السيرية، وأطال النفس في بحث بعضها، وربما أفضى به البحث إلى ردها، كل ذلك بالدليل، مع العناية بقواعد المحدثين في نقد الأخبار رواية ودراية.

وفي الختام أشكر القائمين على هذه الندوة المباركة، وأقول لهم: جزاكم الله عنا وعن الإسلام، وعن نبينا وسيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم- خيرا الجزاء، وأسال الله لي ولكم لسانًا متحليًّا بالصدق، ونطقًا مؤيدًا بالحجة، وإصابة ذائدة عن الزيغ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- **الإلماع إلى أصول الرواية والسماع**، عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط. الأولى.
- **تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث**، د. الصادق عبد الرحمن الغرياني، بدون جهة طبع، ط. الثانية، 1996م.
- **دائرة معارف في سيرة النبي- صلى الله عليه وسلم**- تأليف شبلي النعماني وأكمله: سليمان الندوي، ترجمة د. يوسف عامر، وتقديم د. علي جمعة، بدون بيانات طبع.
- **الدرر في اختصار المغازي والسير**، يوسف بن عبد البر(463هـ) ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط. الثالثة.
- **الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم- صلى الله عليه وسلم**- مُغْلطاي بن قِلِيج (762هـ)، تحقيق: أحسن أحمد عبد الشكور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط. الثانية، 2016.
- **السيرة النبوية** لابن هشام، عبدالملك بن هشام (213هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، أوقاف قطر بصف جديد، مجلد واحد .
- **السيرة النبوية،** محمد أحمد الذهبي(ت: 748هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية- تصوير.
- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، ابن سيد الناس، محمد بن محمد(734هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط. الثانية، 1980م.
- **نسيم الرياض** شرح الشهاب الخفاجي(1069هـ) على الشفا لعياض(544هـ)، المطبعة الأزهرية المصرية، 1328ه.